

«حمس» تستشعر خطر الخروج من حسابات الشراكة مع السلطة في الجزائر

المجتمعية التشاركية وليس الوظيفة السياسية التمثيلية، ولا يستفيد من الدولة إلا ضمن قوانين مناسبة لحرية التأسيس والمبادرة، وضمن دعم يكون على أساس عقود برامجية شفافة تمنح حسب الفاعلية لصالح المجتمع وليس لأغراض سياسية تفسده وتفسد المجتمع.

ويراهن الرئيس عبدالمجيد تبون منذ انتخابه على رأس الدولة في ديسمبر 2019، على تفعيل المجتمع المدني ليكون شريكا أساسيا للسلطة، وهو ما استنكرته عدة قوى سياسية بما فيها القريبة من السلطة، واعتبرت أن «وظيفة المجتمع المدني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بديلا للحزب السياسي كمؤسسة قائمة».

حمس حذرت من بناء تكتلات سياسية في ثوب المجتمع المدني، وتحولها إلى شريك للسلطة في تلميح لتكتل «نداء الوطن»

ويرى مراقبون أن حركة حمس تشعر بخطر التجاهل من طرف السلطة في الخارطة السياسية المقبلة، خاصة وأن هناك من البدائل الإخوانية ما «يفني» عن حمس، بعد انخراط فيصل آخر في المسار السياسي المستجد، ويتعلق الأمر بحركة البناء الوطني التي ترشح رئيسها عبدالقادر بن قريشة، في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتبني منذ فوز تبون بالرئاسة مواقف داعمة للسلطة.

وشدّدت حركة حمس على أن تجاوز الأزمات المتعددة الأبعاد التي تعيشها الجزائر لا يكون إلا من خلال التقدير الحقيقي لأسبابها وعدم تكرار الأخطاء التي عمقتها، وعلى رأس هذه الأخطاء محاولات صناعة المشهد السياسي والاجتماعي فوقيا وبسياسة الأمر الواقع، في تلميح إلى رفضها تجاوز الطبقة السياسية، وعلى رأسها التي أبدت مرونة في التعاطي مع السلطة للخروج من المازق السياسي.

وأكدت على «ضرورة نجاح قانون الانتخابات الذي صادق عليه اجتماع مجلس الوزراء مطلع الأسبوع، في قطع الطريق أمام التلاعب بأصوات الناخبين، وأن يكون مقصده الأعلى حل مشكلة البلاد والدولة وليس مشكلة النظام والأشخاص ومرآكز النفوذ، وأن الإرادة السياسية في مؤسسات ومختلف مستويات الدولة هي الضامن الأساسي للانتخابات الحرة والزيهة».

صابر بليدي
الجزائر - أخذت المخاوف من تمدد تنظيم «نداء الوطن» وتحوله إلى قوة سياسية مدعومة من طرف السلطة في الجزائر، خلفا للأحزاب التقليدية المعروفة بولائها للسلطة، بعدا جديا حتى لدى الأحزاب التي تتأرجح بين الموالاة ومعارضة السلطة، كما هو الشأن بالنسبة إلى حركة مجتمع السلم الإخوانية.

وحذرت الحركة من مساعي بناء تكتلات سياسية جديدة في ثوب المجتمع المدني، وتحولها إلى شريك للسلطة وناطقة باسمها في المستويات المركزية والمحلية، في تلميح إلى تكتل «نداء الوطن» الذي أطلق حديثا بإشراف من رئاسة الجمهورية، بدعوى تفعيل دور المجتمع المدني في المشهد العام للبلاد.

وكان المستشار الرئاسي المكلف بملف المجتمع المدني نزيه بزمضان، قد أدار لقاء إطلاق تكتل «نداء الوطن»، المكون من العشرات من الجمعيات والمنظمات الأهلية، المنضوية في مسار السلطة الجديدة للبلاد، وعلى رأسها تنظيم «الشفافة الإسلامية».

وحمل خطاب نزيه بزمضان دلالات على إصرار السلطة ووقوفها خلف التنظيم المدني الجديد، وهو ما أعطى الانطباع لدى قوى سياسية على أنه مقدمة لتحويله إلى ذراع سياسية، على شكل حزب الرئيس، كما حدث مع التجمع الوطني الديمقراطي في منتصف تسعينات القرن الماضي، لما أطلقته السلطة حينها ليكون خليفة لحزب جبهة التحرير الوطني.

وأبدت حركة مجتمع السلم، الباحثة عن شراكة سياسية مع السلطة وفق الآليات التقليدية، كما كان الأمر مع «التحالف الرئاسي الثلاثي» الذي كان يدعمه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وكانت حينها حمس أحد أطرافه، امتعاضا من إمكانية لجوء السلطة الجديدة إلى بدائل جديدة، خاصة وأن الأمر جاء عشية الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة.

وذكر بيان ختامي للاجتماع الأسبوعي للمكتب الوطني لحمس، أن «الممارسات المتكررة في التسخير السياسي لبعض منظمات المجتمع المدني هي ممارسة مكشوفة تذكرنا بأجواء سابقة معروفة العواقب حيث ستفرز مرة أخرى فقاعات من الزبونية والسلوكيات الطفيلية والانتهازية التي لم تنفع البلد نظيراتها في وقت سابق، والمضرة بالعملية السياسية والمنفردة من الانتخابات والخطيرة على حاضر البلاد ومستقبلها».

وأضاف «من خصائص المجتمع المدني المفيد التعاون مع محيطه الرسمي وغير الرسمي ضمن وظيفته

عقدة استقالة المشيشي تزيد من منسوب التوتر السياسي في تونس

التصعيد بين أطراف الأزمة قد يوسع من خلافاتها



خالد هودي

تحول مسألة استقالة المشيشي من رئاسة الحكومة في تونس من عدما دون التوصل إلى تهدئة بين مختلف أطراف الأزمة السياسية، ففما تحاول أطراف استعمال استقالة المشيشي كورقة لتحسين شروط التفاوض حول ترتيبات المرحلة المقبلة، يصّر الرئيس قيس سعيد، الذي دخل في صراع مع رئيس الحكومة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي على استقالة المشيشي كشرط لإطلاق حوار وطني ينهي الأزمة في البلاد.

تونس - رفض الرئيس التونسي قيس سعيد تنظيم حوار وطني لإيجاد مخرجات للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد مع من لا يؤمنون باستحقاقات الشعب وفق قوله، وذلك في وقت أعلنت فيه حركة النهضة تمسكها برئيس الحكومة هشام المشيشي في أحدث تصعيد بين الطرفين.

وتفاقت في تونس خلال الساعات الماضية المخاوف من تداعيات التصعيد المستمر بين مختلف أطراف الأزمة السياسية وسط تحذيرات من الانزلاق نحو مربع العنف لإسيما بعدما شهد أحد شوارع العاصمة من مناقشات بين نواب برلمانيين أمام مقر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين فرع تونس.



جوهر المغيرة
تفاهم العنف السياسي قد يبرز تونس نحو منزلقات خطيرة

حاتم المليكي
النهضة تريد تسوية تسمع لها بمواصلة التواجد في السلطة

المطالب المشروعة للشباب بالخصوص، وفق البيان الذي لم يوضح تلك التصورات، كما تم التأكيد على إمكانية إيجاد صيغة جديدة تتيح للشباب من كل أرجاء تونس، المشاركة في هذا الحوار حتى يكون عنصرنا فاعلا فيه، وقوة دفع واقتراح وفق قول الرئاسة.

وتسود خلافات بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة المشيشي عقب إعلان الأخير في 16 يناير الماضي تعديلا وزاريا وساعا شمل 11 حقيبة وزارية من أصل 25، وبعد 10 أيام منحت الثقة من قبل البرلمان.

ولم يوجه رئيس الجمهورية دعوة إلى الوزراء الجدد لاداء اليمين الدستورية أمامه، معتبرا أن التعديل شابهة خروقات.

ويرى متابعون أن الرئيس سعيد يعود إلى حزامه السياسي (التيار الديمقراطي وحركة الشعب) لمواجهة الحملات عليه بسبب التمسك باستقالة المشيشي، في وقت صار فيه الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، يتهم الرئيس سعيد بتعطيل الحوار.

وربما تعبر تصريحات الأمين العام السابق للاتحاد حسين العباسي منذ يومين على ذلك، حيث دعا إلى الضغط على الرئيس سعيد لفك هذه العقدة.

وأفادت أستاذة القانون الدستوري منى كريم الديردي، بأن «تونس دخلت مربع العنف من خلال الاحتجاجات

لا حلول في الأفق

والصراع بين الكتل البرلمانية (الحزب الدستوري الحر واكتلاف الكرامة القريب من حركة النهضة)». ويوحي التصعيد بين رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى ونواب ائتلاف الكرامة بان الوضع قد ينفلت أمينا.

وأضافت الديردي في تصريح لـ«العرب»، أن «العنف حالة نعيشها اليوم، ونخشى أن يتطور ويصبح في شكل مدهامات للمنازل والأشخاص، والشعب أقرت عليه طريقة العيش في ظل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة، الأزمة تسببت فيها الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والبرلمان والحكومة)، ولا يوجد إلا القضاء من يبت في قضايا الفساد من عدمه».

وبينما تطالب أطراف باستقالة المشيشي من رئاسة الحكومة ووض حد للأزمة السياسية، تتمسك مكونات الحزام السياسي للحكومة على غرار حركة النهضة وقلب تونس بتثبيت رئيس الحكومة في مكانه مع التسريع في تنظيم حوار لا يستغني أي طرف.

وقال النائب عن حزب قلب تونس جوهر المغيرة في تصريح لـ«العرب»، «الوضع السياسي غير مستقر ومحكوم بالصدام، وحزبنا من هذا الصراع القائم الذي قد يذهب بالبلاد نحو الاستقطاب الثنائي».

واقترح المغيرة الحوار بين الأطراف وفق أسس واضحة، وهي الإيمان

عزلة العدالة والتنمية المغربي تدفعه للمطالبة بحظر خصومه

محمد مامون العلووي

ومنذ تولي وهي منصب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة في فبراير من العام الماضي، بدأ الحزب يقوم بخطوات حثيثة لإحداث تقارب مع العدالة والتنمية خاصة بعد تخليه إياس العماري الأمين العام السابق للحزب الذي كانت غالبية قيادات العدالة والتنمية تعتبره خصمها السياسي الأول.

وفي أول تصريح صحافي له عقب انتخابه أمينا عاما لحزب الأصالة والمعاصرة، قال وهي إن حزبه ليست له خطوط حمراء في تحالفاته مع أي حزب سياسي في البلاد. وأكد أن لا مشكلة لديه في التحالف مع حزب العدالة والتنمية.

وزادت خرجة الأزمي من تأكيدات رئيس الحكومة سعد الدين العثماني وأمين عام حزب العدالة والتنمية على أن موقف حزبه من الأصالة والمعاصرة «ثابت ولم يتغير».

ويرى متابعون للشأن الحزبي في المغرب أن «إمكانية الدخول في تحالف بين العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة باتت مستحيلة في ظل ما يعرفه العدالة والتنمية من انقسام داخلي ومعارضة قوية لتلك الخطوة من بعض القيادات».

والاشتراكية والأغلبية (التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية).

البرلماني عن العدالة والتنمية، إدريس الأزمي، طالب قيادات الأصالة والمعاصرة بالاستقالة وحل حزبهم

وانخفضت توقعات حصول توافق وتغيير في موقف حزب العدالة والتنمية من حزب الأصالة والمعاصرة، بعد انتخاب وهي، الذي يدعو إلى قطيعة مع توجهه الحزب السابق، خصوصا في علاقة حزبه مع الإسلام السياسي.

وسبق لعبدالعزیز أفناتي، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، أن قال «لا تحالف مع حزب الأصالة والمعاصرة حتى في عهد أمينة العام وهي»، داعيا إلى اتخاذ موقف شجاع واحد ووحيد سيسجل في التاريخ، وهو الإقدام على حل هذا الحزب إراديا.

في النهاية لن نتأثر بالتصريحات النشاز التي صدرت عن بعض قيادات العدالة والتنمية». واعتبر الغلبزوري، في تصريح لـ«العرب»، أن تلك التصريحات خارج النص، وتنتمي إلى زمن ولى وقد أتت على خلفية الجدل الحاصل حول القاسم الانتخابي، «مشددا على أن «موقف حزبنا من الموضوع شأنه شأن مواقف باقي الأحزاب لا يستهدف حزب العدالة والتنمية».

واعتبر الإدريسي أن «الحقيقة المرة التي يجب أن يسمعها البام (الأصالة والمعاصرة)، هي أنه يدافع عن نفسه ومقاعده، ولم يبق له إلا القاسم الانتخابي لينقذ نفسه، لا ليمنح المقاعد إلى الآخرين، لأنه إن نظمت الانتخابات بطريقة سوية ويقاسم انتخابي معقول، سيصوت المواطنون للأحزاب الحقيقية».

ووجهت قيادات العدالة والتنمية انتقاداتها إلى الأصالة والمعاصرة بعدما صوت الحزب المعارض على احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، إلى جانب أحزاب المعارضة والأغلبية ممثلة في كل من حزب الاستقلال، والتقدم

ومن التجمع الوطني للأحرار، ومنكم من جاء من اليسار». وكتلتها الانتخابية.

وقال عبداللطيف الغلبزوري، الأمين العام الجهوي لحزب الأصالة والمعاصرة بجهة طنجة تطوان الحسيمة إن «خطاب الأمين العام للحزب وهي تجاه حزب العدالة والتنمية وبإي احترام المتبادل وتنقية المشهد الحزبي من كل أسباب التوتر والتشجج،



العدالة والتنمية لخصومه: توقفوا عن النشاط